في بحث شامل.. ربع المغاربة ينوون الهجرة إلى الخارج

تيلكيل عربي - العدد 33 - من 3 إلى 9 يناير 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

عدم المساواة في الإرث..

حيف يطال النساء

بعيدا عن النص.. قريبا من الواقع

عن السجال، الذي يُطرح بين الفينة والأخرى، حول المساواة في الإرث بين الذكور والإناث، الذي غالبا ما يصطدم مع الصخرة الصماء للمحافظين والعلماء، بدعوى قطعية النص القرآني في سورة النساء، يستدعى المجتمع المغربي بعده "البراغماتي" لـ"حماية" بناته، من سطوة أبنائه، في توزيع التركات.

وإذا كانت القاعدة القانونية "قاعدة اجتماعية" مبدئيا، فإنها في ما يتعلق بالمواريث (وعموم الأحوال الشخصية، وإن كانت الأمور قد تحركت بعض الشيء في مدونة الأسرة قبل 15 سنة)، تعرف عدم التناسب الواضح مع ما يعتمل في المجتمع المغربي.

فبين من يحرم المرأة بالمطلق من الإرث، كما يجري حاليا في العديد من الجماعات السلالية (رغم صدور العديد من النصوص، انطلاقا من حكومة عباس الفاسي)، وبين من يريد "إنصافها" بالكامل، من خلال الترافع أو النضال من أجل المساواة مع أخيها الرجل، يعمد كثير من الرجال إلى ضمان حقوق "ورثتهم" من الإناث، وتحديدا زوجاتهم، إذا لم يكن لهم أطفال، أو ضمان حقوق بناتهم إذا لم يكن لهم أبناء ذكور (حرصا على تفادي التعصيب)، أو خافوا من "ضياع" حقوق بناتهم بين أبنائهم...

هناك ممارسات اجتماعية لا تنتظر تعديل مدونة الأسرة، ولا تصطدم مع النص الديني أو القانوني.

هذه الفئة "الوسطى" هي التي يخصص لها "تيلكيل عربي" ملف هذا الأسبوع، لإبراز ممارسات اجتماعية لا تنتظر تعديل مدونة الأسرة، ولا تصطدم مع النص الديني أو القانوني، وتكتفي بما يتيحه قانون الالتزامات والعقود وغيره... ■

مشروع القانون الجنائي..

هل تحول إلى "رهينة" في البرلمان؟

منذ إحالته على مجلس النواب، في 24 يونيو 2016، ظل مشروع القانون الجنائي يراوح مكانه في رفوف المجلس، دون أن يعرف طريقه نحو المصادقة، مما يطرح أكثر من سؤال حول أسباب هذا التعثر.

الشرقي لحرش

في مارس 2015، أعلنت وزارة العدل والحريات، التي كان يشرف عليها القيادي في حزب العدالة والتنمية المصطفى الرميد، عن مسودة لمشروع القانون الجنائي. وقد تضمنت تلك المسودة مراجعة شاملة لمقتضيات القانون الجنائي، الذي يعود إلى سنة 1962. واعتبرت الحكومة حينئذ أن مراجعة هذا القانون أصبحت ضرورة ملحة لعدة اعتبارات، من ضمنها ضرورة ملاءمة مقتضياته مع دستور المملكة لسنة 2011 والتزامات المغرب الدولية.

"بلوكاج" وسط الحكومة

أثارت مسودة المشروع القانون الجنائي، الذي أفرجت عنه وزارة العدل والحريات نقاشات حادة في المجتمع، خاصة حول عدد من المواضيع الخلافية كالإفطار العلني في رمضان والإبقاء على عقوبة الاعدام، رغم تقليصها. وأمام هذا الوضع، اضطر وزير العدل والحريات حينذاك، المصطفى الرميد، إلى حذف جل مواد المشروع الخلافية، والاكتفاء فقط بما اعتبره ضروريا في ذلك الوقت، خاصة أن الولاية الحكومية كانت تقترب من نهايتها. ورغم حذف المواد الخلافية من مشروع القانون الجنائي، إلا أن النسخة التي عرضت على المجلس الحكومي لم تحظ بموافقة كل أعضاء الحكومة، اذ انصب النقاش حول تجريم "الإثراء بلا سبب". وبحسب مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والمجتمع المدني، فإن مشروع القانون الجنائي نوقش داخل المجلس الحكومي مرتين، قبل المصادقة عليه.

وقال الرميد، في ندوة بمدينة سطات الأسبوع الماضي، "إن النقاش داخل الحكومة كان حاميا حول موضوع الاثراء بلا سبب"، معتبرا أن أسباب عرقلة مشروع القانون تعود إلى الإثراء بلا سبب.

وأمام رفض مكونات داخل الحكومة اعتماد الصيغة التي تضمنتها مسودة مشروع القانون الجنائي بشأن تجريم الاثراء بلا سبب، والتي كانت تنص على أنه "يعد مرتكبا لجريمة الإثراء غير المشروع، ويعاقب بالسجن من شهرين إلى سنتين وغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم، كل موظف عمومي، ثبت بعد توليه للوظيفة، أن ذمته المالية عرفت زيادة ملحوظة، وغير مبررة، مقارنة مع

المصطفى الرميد كان وراء تعديل القانون الجنائي في الحكومة السابقة وينتظر الإفراج عن مشروعه في عهد الحكومة الحالية التي يقودها سعد الدين العثماني.

مصادر دخله المشروع، ولم يدل بما يثبت المصدر المشروع لتلك الزيادة"، اضطر الرميد إلى التخلي عن العقوبة الحبسية والاكتفاء بالغرامة والتجريد من المسؤولية لمن تأكد تورطه في جريمة الإثراء بلا سبب، قبل أن تصادق عليه الحكومة في 9 يونيو 2016 وإحالته على مجلس النواب.

مقبرة البرلمان

بعد إحالته على لجنة العدل والتشريع، شرعت اللجنة في مناقشته، لكنها سرعان ما توقفت المناقشة بسبب موعد الانتخابات، ومطالبات عدد من الفرق بتأجيل مناقشته، مما حال دون خروجه في عهد حكومة عبد الإله بنكيران.

وظل المشروع يراوح مكانه إلى غاية منتصف ماي 2015، حيث قررت لجنة العدل والتشريع الشروع في مناقشته، إلا أن هذا القرار ووجه بمعارضة شديدة من قبل فريق الأصالة والمعاصرة، حيث هدد النائب البرلماني عبد اللطيف وهبي بانسحاب حزب الأصالة والمعاصرة من اللجنة إذا لم يتم تأجيل المناقشة.

وبرر وهبي اعتراضه على مناقشة المشروع بكون الحكومة لم تعد بعد مشروع المسطرة الجنائية، نافيا أن يكون طلب التأجيل له علاقة بتجريم الإثراء بلا سبب، مما اضطر اللجنة إلى تأجيل المناقشة قبل أن تشرع في المناقشة، بعد تدخلات متتالية، بحسب وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان.

وبحسب محمد الطويل، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، فإن لجنة العدل والتشريع عقدت 16 اجتماعا لمناقشة القانون الجنائي، حيث انتهت من مناقشته في بداية يوليوز 2019، وحددت 20 شتنبر 2019 كآخر موعد لوضع التعديلات، إلا أن فريقي التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي ومجموعة التقدم والاشتراكية طالبوا بتأجيل الموعد بسبب تزامنه مع العطلة البرلمانية.

وبعد الدخول السياسي، في أكتوبر 2019، بدأت الفرق البرلمانية تتقدم بطلبات تأجيل موعد وضع التعديلات، كلما اقترب أجل وضعها، حيث تأجل أربع مرات متتالية.

ويرى برلماني "البيجيدي" أن طلبات التأجيل التي تقدمت بها الفرق النيابية لم تكن مبررة، بل تؤدي إلى هدر الزمن التشريعي، مشيرا إلى أن المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع القانون لم تكشف وجود خلافات عميقة بشأن مواد المشروع، خاصة أن جميع المواد الخلافية تم حذفها، قبل إحالته إلى البرلمان.

وعبر الطويل عن تخوفه من تحول مشروع القانون الجنائي إلى رهينة بيد البرلمان، وقال "إذا قضى ٤ سنوات أخرى في مجلس المستشارين، فإنه سيصبح متجاوزا".

من جهته، برر عبد اللطيف وهبي، النائب البرلماني عن حزب "البام"، طلب فريقه تأجيل موعد وضع التعديلات على مشروع القانون برغبة فريقه في الاستماع لوجهة نظر محمد بن عبد القادر، وزير العدل الحالي، مضيفا، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن "الوزير الحالي ينتمي لحزب حداثي، ونريد أن نعرف رأيه في عدد من القضايا"، على حد تعبيره.

وبخصوص موضوع تجريم الإثراء بلا سبب، قال وهبي "إن تجريم الإثراء بلا سبب قد يستغل ضد بعض المواطنين"، داعيا إلى ضرورة التنصيص على "ضمانات" تحول دون استغلاله، إلا أن مصدرا مقربا من وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان اعتبر أن التحجج بإمكانية استغلال تجريم الإثراء بلا سبب ضد بعض الأشخاص لا أساس له، مشيرا إلى أن جميع القوانين يمكن استغلالها.

وأضاف "لقد تم حذف العقوبة الحبسية والإبقاء على الغرامة والتجريد من المسؤولية"، كما أن المتهمين بإمكانهم اثبات براءتهم أمام القضاء.

وبحسب محمد الطويل، فإن التصريح بالممتلكات لا معنى له "إذا لم يتم تجريم الإثراء بلا سبب"، وهو وافقته عليه عائشة لبلق، رئيسة المجموعة النيابية لحزب التقدم والاشتراكية، في اتصال مع "تيلكيل عربي"، التي اعتبرت أن تجريم الاثراء بلا سبب أمر مهم للغاية، بل وينبغي تشديد العقوبة على المتورطين لإعطاء رسالة واضحة بشأن محاربة الفساد.

وترى لبلق أن تأخر المصادقة على مشروع

"البام" ينتظر رأي وزير العدل الحالي محمد بن عبد القادر للنظر في التعديلات التي وضعها الرميد.

مشروع تعديل القانون الجنائي يعرف نوعا من "البلوكاج" في البرلمان.

القانون الجنائي يرجع إلى حالة الانتظارية التي يعرفها المشهد السياسي، معتبرة أنه كان على الفرق البرلمانية أن تجلس لطاولة الحوار، والاتفاق حول مشروع القانون، مشيرة إلى أن طلبات الفرق النيابية بتأجيل موعد وضع التعديلات ليس لها ما يبررها.

من جهته، يرى نور الدين مضيان، رئيس الفريق الاستقلالي بمجلس النواب، أن طلب فريقه تأجيل موعد وضع التعديلات، اقتضته طبيعة مشروع القانون، الذي يهم حياة ومستقبل المغاربة، خاصة أن بعض مقتضيات هامة، تتعلق بالإجهاض، والنقاش المثار مؤخرا حول الحريات الفردية، كما عبر عن تخوفه من إمكانية استغلال تجريم الإثراء بلا سبب.

مضامين تجريم الإثراء بلا سبب

ينص الفصل 8-256 من مشروع القانون الجنائي على أنه "يعد مرتكبا لجريمة الإثراء غير المشروع، ويعاقب بغرامة من 100 ألف إلى مليون درهم كل شخص ملزم بالتصريح الإجباري بالممتلكات طبقا للتشريع الجاري به العمل ثبت بعد توليه للوظيفة أو المهمة أن ذمته المالية، أو ذمة أولاده القاصرين الخاضعين للتصريح عرفت زيادة كبيرة وغير مبررة انطلاقا من التصريح الذي أودعه المعني بالأمر بعد صدور هذا القانون، مقارنة مع مصادر دخله المشروعة، ولم يظل بما يثبت المصدر المشروع لتلك الزيادة".

ويجب في حالة الحكم بالإدانة بمصادرة الأموال غير المبررة طبقا للفصل 42 من نفس القانون، والتصريح بعدم الأهلية لمزاولة جميع الوظائف أو المهام العمومية.

ويجد هذا النص سنده في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تلزم الدول المصادقة عليها باتخاذ "ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم تعمد موظف عمومي إثراء غير مشروع، أي زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى درجة دخله".

الطويل : إن هناك شبه اتفاق بين مكونات الأغلبية بشأن التعديلات التي سيتقدمون بها بشكل مشترك.

المشروع إلى أين؟

بعد تدخل من مكتب مجلس النواب، قررت لجنة العدل والتشريع تحديد يوم 10 يناير الجاري آخر أجل لوضع التعديلات على مشروع القانون، إلا أن ذلك لم يبدد التخوفات بشأن تأجيل الموعد مرة أخرى.

وتقول عائشة لبلق، رئيسة المجموعة النيابية لفريق التقدم والاشتراكية "إن مواقف الأغلبية غير منسجمة بشأن مشروع القانون، مما قد يؤدي إلى تأجيل المصادقة عليه وهدر مزيد من الزمن التشريعي"، فيما قال محمد الطويل، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية "إن هناك شبه اتفاق بين مكونات الأغلبية بشأن التعديلات التي سيتقدمون بها بشكل مشترك"، معربا عن أمله في أن لا يتم تأجيل الموعد مرة أخرى. ■

بنشمسي: استهداف الأشخاص بسبب أرائهم مرفوض.. ولا نملك الوسائل لمتابعة كل الحالات

يتحدث أحمد رضا بنشمسي، مدير التواصل والمرافعة بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في هذا الحوار المقتضب مع "تيلكيل عربي" عن قضية متابعة الصحافي عمر الراضي، الذي قررت المحكمة مؤخراً متابعته في حالة سراح بتهمة "إهانة أحد رجال القضاء" في تدوينة نشرها على موقع "تويتر".

أحمد بنشمسي، مدير التواصل والمرافعة بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش".

أحمد مدياني

ما هو تعليقك، من موقعك داخل منظمة "هيومن رايتس ووتش"، على محاكمة الصحافي عمر الراضي، بسبب تدوينة على موقع "تويتر"؟ وهل تلمسون، كما يقول المعارضون ذلك، توجهاً عند الدولة المغربية لـ"خنق" حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي؟

هذا التحول مقلق جداً. في السنوات الأخيرة، كانت هناك متابعات لصحافيين ونشطاء تجد لهم الدولة مبررات لمتابعتهم بعيداً عن آرائهم ومواقفهم السياسية، ونجد آخر مثال على ذلك متابعة الصحافية هاجر الريسوني في ملف بعيد عن حقيقة عمق المشكل الذي لدى السلطة معها. نفس الأمر وقع مع الصحافي حميد المهداوي وغيره، لكن في الشهور الأخيرة بدأنا نلمس بشكل جلي أن المتابعات أصبحت بشكل مباشر وصريح بسبب التعبير عن الرأي، ودون الحاجة لتهم أخرى.

اليوم السلطة تتجه بشكل مباشر لمحاسبة الناس على مواقفهم وتعبيراتهم وتحاكمهم لأنهم ينطقون بمواقف مختلفة. اليوم هناك عدد من الاستدعاءات للتحقيق والمحاكمات في كل من الدار البيضاء ومكناس وخنيفرة وبني ملال، والسبب دائماً تدوينات تم خلالها التعبير عن الرأي فقط. المحاكمات الملتوية مرفوضة طبعاً، لكن الاستهداف المباشر بسبب الآراء نرفضه بشدة أيضاً.

الحقوقيون يرون أن المغرب لم يعد يأخذ بعين الاعتبار رأي المنتظم الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرية التعبير. ما مدى صحة هذا الرأي؟

كان من الممكن أن أؤكد ما طرحته هنا، لكن التراجع الذي وقع في قضية الصحافي عمر

عمر الراضي إلى جانب والديه لحظة مغادرته أسوار سجن "عكاشة".

الراضي، وقرار متابعته في حالة سراح تأكيد على أهمية الضغط الدولي.

هناك من يعتبر قضية عمر الراضي استثناء فقط، وكل المتابعات في مثل هذه القضايا تمت أو تتم في حالة اعتقال...

أنا أفضل رؤية نصف الكأس الممتلئ، ويجب أن نعزز إبراز الأمثلة الإيجابية وليس العكس، وأن نعطي للضغط الدولي قيمته وندفع بالعودة إلى التقارير الدولية الصادرة من المنظمات الحقوقية، والاحتكام إليها في القضايا حقوق الإنسان والدفاع عن حرية التعبير. التقارير الدولية والدعم الدولي تدفع المسؤولين المغاربة لكي يعرفوا أن هناك متابعة مستمرة لما يقع في المغرب، وأن هناك تنديد.

عدد من الأصوات أصبحت تتحدث عن ما يوصف بـ"الانتقام" من المخالفين لسياسات الدولة. ما صحت ذلك انطلاقا من اشتغالكم عن قرب على مجموعة من الملفات الحقوقية؟

أنا ممثل منظمة حقوقية، ولذلك نمتنع عن الخوض في التحاليل والتصنيفات السياسية، نحن نبحث دائما هل هناك خروقات لحقوق الإنسان وحرية التعبير أم لا، مهما كانت الجهة التي صدر عنها ذلك.

وإن أردنا الدخول في هذه المتاهة يصعب جداً ضبط مسار تنزيل القرارات القضائية أو الأمنية، مهمتنا التنديد وصياغة التقارير والمرافعة إن كانت هناك خروقات.

لكن هذا لا يمنع من التذكير بأنه من أهم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي أقبرت، هي أن الأجهزة الأمنية والقضائية يجب أن تدون الأوامر التي تتوصل بها في محاضر، وبموجب الحق في الحصول على المعلومة من حق المواطنين أو الجهات المعنية بها، المطالبة بالكشف عن من اتخذ هذه القرارت أو بلغ باتخاذها. لو تم تطبيق هذا الأمر سوف نطالب بالمحاسبة وليس العدالة فقط.

بنشمشي: أنا أفضل رؤية نصف الكأس الممتلئ، ويجب أن نعزز إبراز الأمثلة الإيجابية وليس العكس.

عمر الراضي اليوم وبعد استئناف قرار محاكمته في حالة اعتقال، ملفه لم ينته بعد، ويبدو أن هناك اختلاف في التقدير، لكن لا نعرف من أوصلنا إلى هذا الوضع.

أصوات كثيرة تتهمكم بالانتقائية في الضغط وإطلاق الحملات الدولية للتضامن مع معتقلي الرأي؟

هذه مؤاخذة ظالمة إلى حد ما تجاه المنظمات الحقوقية الدولية ومن بينها "هيومن رايتس ووتش". هناك من يعتقد أن المنظمات الحقوقية لها موارد بشرية هائلة ومالية كذلك.

نحن لا نملك الإمكانيات لتتبع كل الحالات، ومع ذلك نشير إليها ونتحدث عنها. أنا مثلا أشتغل في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، في مصر وحدها الاعتقالات بعشرات الآلاف.

أحياناً نختار حالات لها رمزيتها لنفضح كل الانتهاكات الأخرى. ■

عدم المساواة في الإرث..

حيف يطال النساء

سواء كن زوجات أو أمهات أو بنات، فإن النساء يتعرضن، في غالب الأحيان للحيف، خلال تقسيم التركة. هذا التمييز الذي يتم تبريره بمقتضيات الإسلام، يتسبب في العديد من المآسي العائلية.

عمر قباج وسفيان شهيد

في مغرب اليوم، ورغم كل التطورات الاجتماعية، تظل قواعد الإرث، التي تنظمها مدونة الأسرة بعد إصلاحها في 2004، محكومة بضوابط المذهب المالكي. وتظل آيات سورة النساء المرجع الأساسي لتوزيع التركة في البلاد.

تصلب العلماء والمحافظين

في الحالة التي يترك فيها الأب بعد وفاته بنات وأولادا، فإن سورة النساء تنص على أن للذكر مثل حظ الأنثيين. وإذا لم يترك ذرية، فمن حق إخوة الهالك، والكثير من أقاربه، المطالبة بجزء من تركته. وقد حاولت الناشطات النسونيات سدى التصدي لهذه الحيف. والواقع أن النضال من أجل المساواة في الإرث يواجه صخرة صماء تتمثل في تصلب العلماء والمحافظين الذين يعضون بالنواجذ على "الدوكسا" القرآنية. وقد كانت الباحثة في الشؤون الإسلامية، أسماء لمرابط، من ضحايا هذا التصلب. فقد اضطرت إلى الاستقالة من منصبها كمديرة لمركز الدراسات والأبحاث النسائية في الإسلام، التابع للرابطة المحمدية لعلماء المغرب، بسبب الضغوط التي تعرضت لها بعد إدلائها بتصريحات تؤيد فيها المساواة في الإرث. من جهتها، جددت أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مارس الماضي، التأكيد على موقف هذه المؤسسة الداعم للمساواة في الإرث، كما جاء في تقرير يعود إلى 2015. وكان هذا واحدا من المواقف الرسمية النادرة التي تدعم إصلاح نظام الإرث.

أصل المآسي

وحسب جل المتخصصين في توزيع التركات الذين اتصلت بهم "تيلكيل"، فإن هذا الحيف يتسبب في العديد من المآسي العائلية ويسهم في تعميق هشاشة النساء. ويقول مستشار قانوني متخصص في تدبير التركات "رأيت ابنا يحاول إقصاء كل أخواته للاستفراد بالإرث، ولم يحم سوى والدته"، وأضاف أنه في ساعة الحقيقة هذه غالبا ما يطفو إلى السطح "الجشع، والأنانية وأحقاد الماضي". إن وفاة الزوج غالبا ما يكون مرادفا للصراع حول تركته، وغالبا ما تؤدي ثمنه الأرامل والبنات بسبب القوانين غير العادلة للإرث. و"ليلى" تدرك هذا الأمر جيدا. فقد ترعرعت في ظل مأساة جدتها في عقد الستينيات. تقول "بعد أن أسلم جدي الروح، طالبت جدتي بالأراضي التي كانت في ملك زوجها الراحل. فقال لها إخوته وأخواته إنه كان قد باع لهم، قيد حياته، كل شيء، ولم يعد يملك أي شيء حتى ترثه. ولكن لم يدل أي أحد منهم بما يثبت أنه باع لهم. في الستينيات كانت تعم السيبة".

العدول ينصحون "زبناءهم"، بعقود شرعية، لإنصاف ورثتهم وهم على قيد الحياة.

"لم يكن لأبي سوى أختي وأنا، فخافت والدتي أن يستحوذ أعمامي على إرثنا، فاقترحت عليه أن يكتب كل شيء باسمها".

تم طرد جدة ليلى ووالدتها، التي كانت في السادسة من عمرها، وأخت هذه الأخيرة، فأقسمت والدتها أنها لن تسمح بتكرار هذه المأساة مع بناتها. وتوضح ليلى قائلة "لم يكن لأبي سوى بنتين، أختي وأنا، فخافت والدتي أن يستحوذ أعمامي على إرثنا في حالة وفاته. فاقترحت عليه أن يكتب كل شيء باسمها لتجنب هذا الاحتمال. قبل أبي، وقامت والدتي بعد ذلك بنقل ملكية البيت الأسري إلينا أنا وأختي على سبيل الهبة، وستتخلى لنا عن الأرض الفلاحية في غضون بضعة أسابيع".

من أجل حماية البنات

وأسوة بوالدتها، تسعى ليلى، التي استقرت بالولايات المتحدة مع زوجها، إلى حماية حق رضيعتها التي تبلغ بضعة أشهر من عمرها. وتقول بهذا الصدد "إننا نبحث عن سبيل تخول لنا نقل أملاكنا إليها. واقترح زوجي، لتهدئة مخاوفي، أن يطلب من أخويه التوقيع على تنازل يقران بموجبه أنهما لن يطلبا بأي شيء من الميراث إن وافته المنية. »

لدينا بيت في الولايات المتحدة، ولكن أمره محسوم بوصية، ما يقلقني حقا هو مصير البيت الذي نملك في المغرب".
وأضافت أنها واعية بـ"حساسية الموضوع، وأعترف أنني أعطي الانطباع لزوجي بأنني لا أحب أخويه أو أنني لا أثق فيهما. والحال أن زوجي وأخويه قرروا، بعد وفاة والديهم، أن تحصل أختهم الوحيدة على الربع من التركة مثل كل واحد منهم تماما. ولكنني صرت موسوسة وأخاف كثيرا على مصير ابنتي بعد ما عانته أمي وجدتي".
إن القصص التي تعود إلى الستينيات، مثل حكاية جدة ليلى ونساء أخريات، مازالت تحدث إلى اليوم. وتحكي سيدة أخرى:
"أعرف أسرة غنية جدا من ثلاث أخوات كن معي في الإعدادية، ولكن بعد وفاة والدهن في حادثة سير، أقصاهن عمهن من الإرث، فانتقلن من الإقامة في فيلا ضخمة بأحد أرقى الأحياء بمراكش إلى العيش في شقة من ثلاث غرف بوسط المدينة. ولم يستوعبن كيف قام عمهن، الذي كن قريبات منه، بطردهن بهذه الطريقة".

صراعات أسرية

إن توزيع التركة، المعتمد أساسا على النص الديني، لا يتماشى بالمرة مع التطورات الاجتماعية، ولهذا يلجأ المغاربة، أكثر فأكثر، إلى طرق قانونية أخرى لتنظيم إرثهم. فإذا كانت لديك أملاك مهمة أو متواضعة، فالخوف على مآلها قد يساورك لأسباب عديدة: حقد أخ من الإخوة، غياب النضج لدى الابن، تفكيك ملك ذي رمزية كبيرة أو بكل بساطة التسبب في صراعات أسرية. والأمثلة هنا كثيرة جدا. فمن لم يسمع بل ولم يكن شاهدا على صراعات ضارية بين الإخوة بسبب الخلاف حول التركة؟ تقول سعيدة الشرايبي، وهي موثقة بالدار البيضاء، "إن الحكايات التي نصادفها في عملنا اليومي تتنافس فيما بينها في درجة القذارة. هناك حالة أهدى فيها رجل على فراش الموت فيلا لزوجته ولكن هذا الإجراء تم إلغاؤه من طرف إخوته وأخواته الذين طردوا بناته، وبرروا ذلك بأن أخاهم الراحل لم يكن في كامل قواه العقلية".

كثير من النساء يتعرضن للحيف بعد وفاة أزواجهن أو آبائهن.

وفي بعض الأحيان، يأخذ الاقتتال بين الإخوة معناه الحقيقي، لما تتطور الأمور إلى حد القتل. ويقول مراد (26 عاما)، وهو مسؤول عن التسويق بالدار البيضاء: "لما توفي جدي، كانت تركته عبارة عن شقة من فئة السكن الاجتماعي بسلا. كان أحد أعمامي بالسجن في تلك الفترة، ولكنه لما أفرج عنه، اكتشف أن إخوته وأخواته باعوا الشقة ووزعوا الغنيمة بينهم بدون إخباره. بعد بضعة أيام، عاد إلى وراء القضبان، وهذه المرة سيمكث هناك بقية حياته. فقد قتل واحدا من إخوته اعتبره مدبر هذه 'المناورة'".
في المغرب، توجد أحكام الإرث في الكتاب السادس من مدونة الأسرة لسنة 2004. وبالنسبة للمسلمين، أي 99,9٪ من سكان البلاد، فالمرجع في شؤون الإرث هو المذهب المالكي. وفي هذا المذهب، تعطى الأولوية للذكر الذي يمكن أن يرث كل التركة، أما الإناث فيرثن أسهما مقدرة. وبغض النظر عن عدم المساواة بين الجنسين، فإن القانون المغربي يغفل عدة حالات صارت اليوم منتشرة في المجتمع المغربي، مثل الطفل المتبنى المقصي من الإرث، والزوجة الأجنبية وأطفالها غير المسلمين في حالة الزواج المختلط. فكيف السبيل إلى ضمان ميراث عادل ومنصف، في انتظار اجتهاد من طرف العلماء أو إصلاح تشريعي؟
يقول عبد المجيد بركاش، موثق بالرباط "بما أن الأمر يتعلق بتشريع مستوحى من التعاليم الدينية، فإن هامش المناورة ضيق جدا. فقانون الإرث لا يقول من يرث من، بل يقول هؤلاء هم الورثة وهذه هي أسهمهم في الميراث". وأضاف أن "هذا يعني أنه بالنسبة إلى الزوجة التي عاشت في بيت ما طيلة حياتها، يمكن أن تفقده، وتصبح في الشارع عندما يصير ذلك البيت تركة".
وتتكون أملاك المغاربة في غالب الأحيان من عقارات: منازل، عمارات، أراض... وتظل الطريقة الكلاسيكية لتجنب مشاكل الإرث هي "الهبة"، وهي بكل بساطة التنازل عن ملكية بدون مقابل لصالح شخص آخر،

ثلاث أسئلة :

كمال حميش*: الإطار الضريبي موات جدا لحالات الميراث

هل يفكر المغاربة أكثر فأكثر اليوم، في طريقة لتنظيم إرثه؟

يبدو أن المزيد من الناس منفتحون أكثر على التقنيات الجديدة لنقل ممتلكاتهم إلى أبنائهم، بالخصوص في الحالات التي لم يلد فيها الشخص سوى البنات. ولا يجب أن ننسى أن الإطار الضريبي بالمغرب موات جدا في حالات الميراث. فاليوم مثلا، إن ورثت ملكية عقارية ثم بعتها إلى وريث آخر، ففائض القيمة معفى من الرسوم. بل إن هناك عددا من الأجانب الذين يصبحون مقيمين ماليين في المغرب لأن هذا الوضع أكثر فائدة لهم. لنضرب هنا مثلا بحالة شخص له ابن في فرنسا وابن آخر في المغرب، فالابن الذي يقيم في فرنسا سيدفع للدولة الفرنسية 45٪ من الإرث الذي سيحصل عليه، بينما الذي في المغرب لا يؤدي أي شيء.

وماذا عن ميراث الأسهم؟

على غرار الممتلكات العقارية، فالأسهم لا تخضع لإعادة التقييم. هكذا، لما ترث أسهما ثم تقوم ببيعها، يتم اعتماد القيمة التي كانت لها لما اشتراها الشخص الذي ورثتها منه. وهذا بالطبع يتيح الحصول على فائض كبير جدا.

هل يحدث أن تظهر، عند تقسيم الإرث، ممتلكات لم تكن معروفة من قبل؟

قد يحدث هذا إن لم يتم تسجيل بعض الممتلكات في المحافظة العقارية. وقد يتعلق الأمر أحيانا بإرث ظل لزمن طويل دون قيمة تذكر، ولكن يصير ذا قيمة بفضل توسيع المدار الحضري. ■

* محام متخصص في الجبايات

« ويكمن تحريرها من طرف موثق أو عدل. وتقول أسماء (28 عاما) "أمي تفكر مليا في طريقة لنقل إرث ستحصل عليه مستقبلا من أبيها، مباشرة إلى بناتها. فقال لها عدل إن هذا الأمر ممكن بفضل الهبة". وتمتاز هذه الوسيلة بكونها معفاة من الضرائب في الحالات الأكثر شيوعا، ولكن، بالمقابل، يفقد الواهب أي حق في الملك الممنوح إلى الموهوب له. وإذا لم يبرهن هذا الأخير عن نضج كاف، فقد يبدد ما حصل عليه بسرعة ويتسبب في خلافات معقدة.

"أمي تفكر في نقل إرث ستحصل عليه من أبيها، مباشرة إلى بناتها. فقال لها عدل إن هذا الأمر ممكن بفضل الهبة".

تفكيك الأملاك لإرث أفضل

يوصي المتخصصون الذين اتصلت بهم "تيلكيل" (محامون، موثقون، عدول، ومشرفون على تدبير الثروات) بتفكيك الممتلكات من أجل ضمان إرث أفضل. وهذه العملية تقوم على فكرة بسيطة مفادها تقسيم المِلك بين الملكية الفعلية من جهة، والانتفاع منه من جهة ثانية. فالمالك في هذه الحالة ينقل قيد حياته عقارا مثلا إلى شخص آخر، ولكنه يواصل الانتفاع من موارده إلى غاية وفاته.

الوصية.. حل لتجاوز العراقيل

تتضمن مدونة الأسرة وسيلة لتجنب المشاكل المرتبة بالإرث هي "الوصية"، ولكنها لا يمكن أن تتجاوز ثلث التركة، إلا إن وافق بقية الورثة الشرعيين. وتكون هذه الوسيلة فعالة، بالخصوص، في حالات الزواج المختلط حيث الزوجة غير المسلمة لا تدخل ضمن الورثة الشرعيين. وتوضح أمينة الكريمي، واحدة من النساء الـ300 اللواتي صرن عدولا، "يمكن كذلك القيام بوقف، مثلا أن تقوم الدولة باستغلال ملك ما وتدفع المداخيل للورثة المعينين. في هذه الحالة نتحدث عن 'الوقف الأهلي'".

ويختار البعض إنشاء "شركة مدنية عقارية"، وهذا البديل يوصى به لمن يملكون عقارات كثيرة. وتقوم فكرة هذه الشركة على وضع كل العقارات في بنية تشرف على تدبيرها. ويوضح عبد المجيد بركاش بنبرة حماسية أن "الكثيرين لا يرون جدوى في الشركة المدنية العقارية، وحدث نقاش كبير حول المسألة. شخصيا أعتقد أن كل الآمال ممكنة مع هذه النوع من الشركات لأنها تخول نقل الملكية، ويمكن أن تحل مشكل الشياع".

معضلة الأسهم

يشكل نقل ملكية الأسهم في الشركات تحديا حقيقيا للمتخصصين لأنه يرهن بحق مستقبل الشركة والعاملين بها والشركاء فيها، الذين لا علاقة مباشرة لهم بتركة المتوفى. ويقول عبد المجيد بركاش "لا يمكن لمقاولة ما أن تقبل انقطاعا في نشاطها لأنها مرتبطة بعلاقات تجارية مع الموردين والزبناء، ولديها أجراء. ولما تحدث وفاة، نصبح أمام معضلة المحافظة على استمرار المقاولة. وما نلاحظه في المغرب أن العديد من الشركات تتفكك خلال انتقالها من جيل إلى آخر". ولعل النموذج الصارخ هنا هو "هولدينغ ينا"، المجموعة التي أسسها ميلود الشعبي، والذي تسببت وفاته في 2016 في توترات داخل الأسرة. "النصيحة التي أسدي إلى أرباب المقاولات هي ضرورة استباق مرحلة انتقال الملكية هذه"، يؤكد بركاش. ولدى رجال الأعمال عدة سبل لتحقيق انتقال "سلس" لممتلكاتهم. وحسب طارق بلغازي، مؤسس أول "مكتب للأسرة" في المغرب، "السبيل الأكثر شيوعا هي التأمين على الحياة خاصة في البند الخاص بالمستفيدين". ويتعلق الأمر هنا بشكل من التأمين يضمن الشخص من خلاله تسليم رأس المال مع فوائده إلى مستفيد معين. ويضيف بلغازي أنه "يمكن كذلك تفكيك المقاولة لما تكون على شكل شركة مجهولة الاسم. فيملك المستفيدون رأس المال بينما يحتفظ الأب المتمتع بحق الانتفاع بالسلطة التقريرية إلى غاية وفاته". ■

في بحث شامل..

ربع المغاربة ينوون الهجرة إلى الخارج

قدمت المندوبية السامية للتخطيط النتائج الأولية المتعلقة بالمرحلة الأولى من البحث الوطني حول الهجرة الدولية، المرتبطة بالخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية للمهاجرين المغاربة الحاليين والعائدين، وبنوايا الهجرة بالنسبة للأشخاص غير المهاجرين، على أن تهم المرحلة الثانية من البحث، المزمع إنجازها خلال الفصل الأول من سنة 2020، الهجرة القسرية والهجرة غير القانونية.

موسى متروف

حسب مندوبية أحمد الحليمي، فقد أنجزت المرحلة الأولى من الدراسة على عينة تضم 15.076 أسرة منها 8.144 أسرة تضم مهاجرين حاليين و4.072 أسرة تضم مهاجرين عائدين و2.860 أسرة تضم أشخاصا غير مهاجرين. وتم تجميع معطيات البحث في الميدان بواسطة الحاسوب ما بين غشت 2018 ويناير 2019.

غالبية المهاجرين شباب ومتزوجون

حسب النتائج الأولية، التي توصل بها "تيلكيل عربي"، فإن أكثر من ثلثي المهاجرين المغاربة الحاليين هم ذكور (٦٨,٣٪). وتصل نسبة النساء أعلى مستوياتها في الفئة العمرية 30-39 سنة بـ34,4٪ والأدنى من بين الفئة العمرية 60 سنة فما فوق بـ2,9٪. واستنادا إلى المصدر ذاته، فإن واحدا من كل أربعة من هؤلاء المهاجرين هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة (27٪)، النساء أكبر عددًا نسبيًا من الرجال في هذه الفئة العمرية، بنسب على التوالي بـ32,8٪ و24,4٪. كما أن ثلث هؤلاء المهاجرين الحاليين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 سنة (32,5٪) بنسب متساوية تقريبا بين الرجال والنساء، على التوالي، 31,6٪ و34,4٪. وتبلغ نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق 3,9٪، 4,4٪ بين الذكور و2,9٪ بين النساء.

وتكشف الدراسة أنه، إبان هجرتهم الأولى، كان متوسط أعمار هؤلاء المهاجرين 25,3 سنة، وهو نفس المتوسط تقريبًا سواء لدى الذكور أو الإناث، 25,4 سنة و 25 سنة. سبعة مهاجرين حاليين من كل عشرة (72,7٪) كانوا عزابا عند هجرتهم في المرة الأولى في حين كان 26,2٪ متزوجين. وقد تم رصد وضعية معكوسة في تاريخ إنجاز البحث، حيث أصبحت نسبة العزاب 33,6٪ والمتزوجين 62,4٪.

وسجل متوسط العمر عند الزواج الأول 27,3 سنة، 28,8 سنة لدى الرجال و24,3 سنة لدى النساء، حسب المصدر ذاته. «

يمارس 2 من أصل 3 من مغاربة العالم نشاطا مهنيا في بلد الاستقبال.

ثلث المهاجرين ذوو مستوى عال

في تاريخ إنجاز البحث، كان 33,6٪ من المهاجرين الحاليين يتوفرون على مستوى التعليم العالي، 24,5٪ أكملوا هذا المستوى و9,1 ٪ لم يكملوه.

وتبلغ نسبة الحاصلين على المستوى الثانوي التأهيلي 17,4٪، ومستوى التعليم العالي 16,3٪ والمستوى الابتدائي 16,9٪. وتبلغ نسبة المهاجرين الحاليين الذين لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي حوالي 10,2٪.

ربع المهاجرين ذوو جنسية مزدوجة

وتفيد المعطيات الأولية أن أكثر من 7 من كل 10 مهاجرين حاليين (71,9٪) يحملون الجنسية المغربية فقط، و27,4٪ يحملون جنسية أخرى، النساء أكثر من الرجال بنسبة 33,3٪ و24,6٪، على التوالي.

وقد هاجر أكثر من نصف المهاجرين الحاليين لأسباب تتعلق بالبحث عن شغل والربع لأسباب تتعلق بالدراسة، حسب المعطيات ذاتها. وبالنسبة لحوالي نصف المهاجرين الحاليين (53,7 ٪)، فإن الدافع الرئيسي لهجرتهم يتعلق بالبحث عن شغل أو بتحسين ظروف معيشتهم، 69,2 ٪ لدى الرجال و20,5 ٪ لدى النساء.

ويأتي التعليم أو مواصلته في الرتبة الثانية بنسبة 24,8٪ (30,4٪ لدى النساء و 22,3٪ لدى الرجال). كما ورد التجمع العائلي أو الزواج من طرف 20,9٪ من المهاجرين الحاليين ، ولا سيما لدى النساء بـ48,7٪ مقابل 8٪ لدى الرجال.

ثلاثة أرباع المهاجرين بفرنسا وإسبانيا وإيطاليا

ويفيد البحث أن أوروبا هي الوجهة الأساسية للهجرة بنسبة تبلغ 86,4٪.

بالنسبة لحوالي نصف المهاجرين الحاليين (53,7%)، يتعلق الدافع الرئيس لهجرتهم بالبحث عن شغل أو بتحسين ظروف معيشتهم.

وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى بنسبة 31,1٪، متبوعة بإسبانيا (23,4٪) وإيطاليا (18,7٪). أما أمريكا الشمالية، فهي تجذب 7,4٪ من المهاجرين الحاليين (3,8٪ بالنسبة لكندا و3,6٪ للولايات المتحدة الأمريكية) والدول العربية 4,2٪.

ثلثا المهاجرين نشيطون مشتغلون

وحسب البحث ذاته، فإنه، إجمالا، يمارس 2 من أصل 3 أشخاص (64٪) نشاطا مهنيا في بلد الاستقبال. وتمثل نسبة الرجال النشيطين المشتغلين حوالي 76٪، وهي ضعف النسبة المسجلة لدى النساء (38,2٪).

وتختلف هذه النسبة بشكل ملحوظ حسب السن، حيث تنتقل من 37,9٪ لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة إلى 79,6٪ لدى البالغين ما بين 40 و49 سنة. كما تكشف المعطيات الأولية أن نسبة مهمة من المهاجرين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة لا زالت تشتغل (44,2٪). وبخصوص الحالة في المهنة، فإن أكثر من 8 من أصل 10 مهاجرين حاليين (82,2٪) هم أجراء، 69,4٪ منهم يشتغلون بعقد عمل و12,8٪ بدون عقد. وتبلغ نسبة المستقلين 10,4٪ ونسبة المشغلين 3,3٪.

أما نسبة المستقلين في الدول الأوروبية حديثة الهجرة (إيطاليا وإسبانيا)، فتبلغ 13,6٪، وهي أعلى من مثيلتها في الدول العربية (8,9٪)، ودول أمريكا الشمالية (7,6٪) والدول الأوروبية التقليدية للهجرة (فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا) بنسبة 7,1٪.

أكثر من 40٪ من المهاجرين يحولون الأموال إلى المغرب

صرح أكثر من 4 من أصل 10 أشخاص (42,3٪) أنهم قاموا بتحويل الأموال إلى أفراد من أسرهم أو إلى أشخاص آخرين في المغرب في الـ12 شهرا التي سبقت البحث، نسبة الرجال أعلى بكثير من النساء، حيث تقدر على التوالي بـ49,4٪ و26,7٪. وتزداد

هذه النسبة مع التقدم في السن، منتقلة من 18,2٪ بين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة إلى 63,2٪ للذين تفوق أعمارهم 60 سنة.

يعتبر المهاجرون الحاليون المقيمون في الدول الأوروبية حديثة الهجرة الأكثر تحويلا للأموال إلى المغرب بنسبة 55,3٪، يليهم المهاجرون من الدول العربية (45,5٪)، والدول الأوروبية التقليدية للهجرة (32٪) ودول أمريكا الشمالية (27,1٪).

أما المستفيدون من هذه التحويلات فهم بالدرجة الأولى الوالدين (69,9٪)، مع امتياز لصالح الأم (38,1٪) مقارنة مع الأب (31,8٪)، يليهم الزوج(ة) (17,5٪) ثم أشخاص آخرون في المغرب(9,3٪). وأفاد أغلبية المهاجرين الحاليين (80,3٪) على أنهم قاموا بتحويل الأموال إلى المغرب أكثر من مرة واحدة في السنة و19,7٪ مرة واحدة فقط.

أقلية من المهاجرين يستثمرون في المغرب

يفيد البحث أن نسبة 3,9٪ فقط من المهاجرين الحاليين أنجزوا مشاريع استثمارية في المغرب؛ 3,4٪ من الرجال و1,8٪ من النساء. وترتفع هذه النسبة مع التقدم في السن، منتقلة من 2,4٪ لدى البالغين ما بين 30 و39 سنة، إلى 3,8٪ لدى البالغين ما بين 40 و49 سنة، و6,7٪ لمن تتراوح أعمارهم ما بين 50 و59 سنة لتصل إلى 8,2٪ لدى البالغين 60 سنة فما فوق.

أما قطاعات الاستثمار الرئيسية، فهي العقار (40,7٪) والفلاحة (19٪) والبناء (16,6٪) والتجارة (5,5٪) والمطاعم والمقاهي (4,5٪) والخدمات الأخرى (6٪).

أما بخصوص الأسباب التي تعيق استثمار المهاجرين الحاليين في بلدهم الأصلي، فتعزى بشكل خاص إلى قلة أو عدم كفاية رأس المال (38,9٪)، والإجراءات الإدارية المعقدة (14٪)، والدعم المالي الضعيف أو نقص الحوافز الضريبية (8,6٪)، والرشوة والمحسوبية (7,5٪) وضعف خبراتهم وتكوينهم (5,5٪).

أغلب العائدين حضريون

8 من أصل 10 مهاجرين عائدين يقيمون في الوسط الحضري وأكثر من النصف في 3 جهات حسب نتائج البحث الوطني حول الهجرة الدولية، بلغ العدد الإجمالي لهؤلاء المهاجرين العائدين إلى المغرب منذ سنة 2000 حوالي 187566 شخصا، 81,2٪ منهم يقيمون في المدن.

ويفيد المصدر ذاته أن ثلاث جهات هي الأكثر جاذبية، حيث تستقطب ما يزيد عن النصف (51,6 ٪) من هؤلاء المهاجرين. ويتعلق الأمر بجهات الدار البيضاء-سطات (21,4٪) والرباط سلا-القنيطرة (15,7٪) وبني ملال-خنيفرة (14,5٪).

وتعرف جهات طنجة تطوان الحسيمة وجهة الشرق ومراكش آسفي وضعية متوسطة، حيث تستقطب كل منها حوالي 10٪، بينما تسجل النسب المنخفضة في جهات فاس مكناس (6,9٪) وسوس ماسة (5,1٪) ودرعة تافيلالت (3,7٪) وجهات الجنوب الثلاث (2,9٪).

معظم العائدين رجال

تبين البنية حسب الجنس للمهاجرين العائدين هيمنة واضحة للرجال بنسبة 71,9٪ مقابل 28,1٪ من النساء.

ويعتبر هذا الفارق أكثر أهمية نسبيا في الوسط القروي بنسبة 86,4٪ من الرجال و13,6٪ من النساء مقارنة بالوسط الحضري بنسبة 68,6٪ و31,4٪، على التوالي.

وتبين نتائج البحث أن هجرة العودة تهم جميع الأعمار. وهي مرتفعة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و39 سنة بنسبة 52,5٪ (54,7٪ في الوسط الحضري و42,7٪ في الوسط القروي). حوالي 16,4 ٪ تتراوح أعمارهم بين 40 و49 سنة عند العودة، و14,6٪ تتراوح أعمارهم بين 50 و59 سنة، بينما يمثل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر 16,5٪، مع هيمنة الوسط القروي (23,7٪ مقابل 14,9٪ للوسط الحضري).

تشكل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، التي تعتبر كذلك البلدان المستقبلة الرئيسية للمغاربة المقيمين بالخارج، مصادر رئيسية

مغاربة العالم العائدون يستثمرون في العقار بنسبة 8,7%.

ربع مغاربة العالم الحاليين هاجروا لأسباب تتعلق بالدراسة.

« للمهاجرين العائدين بنسبة 32 ٪ و22,2 ٪ و19,1٪ على التوالي، أما البلدان الأخرى فهي ليبيا (3,1٪) وهولندا (2,7٪) والولايات المتحدة الأمريكية (2,4٪) وألمانيا (2,2٪) والإمارات العربية المتحدة (2,1٪)) وكندا (2٪). وبالنسبة للنساء، فإن أعلى نسبة بين هؤلاء المهاجرين تأتي من فرنسا، البلد التقليدي لهجرة المغاربة، بنسبة 38٪، تليها إيطاليا (20,3 ٪) وإسبانيا (11٪).

وفي ما يخص العمر، يلاحظ البحث نفس الشيء ، حيث يتم تصنيف فرنسا كأكبر مصدر للمهاجرين العائدين الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر بنسبة 50,4٪، متقدمة بفارق كبير على إيطاليا (13,5٪) وإسبانيا (12,9٪)، كبلدان حديثة العهد بهجرة المغاربة.

ربع العائدين ذوو مستوى عالي

يتوفر أكثر من ربع هؤلاء المهاجرين على تعليم عالٍ (28,5٪) مع هيمنة النساء بنسبة 39,1٪ مقابل 24,3٪ للرجال. ويمثل الذين يتوفرون على مستوى الإعدادي حوالي 13,6٪، أما الذين لديهم مستوى الثانوي التأهيلي فيمثلون حوالي 13,2٪.

وحسب المصدر ذاته، فإن حوالي الربع (24,5٪) ليس لديهم أي مستوى تعليمي، على قدم المساواة تقريبا بين الرجال والنساء بنسبة 24,2٪ و 25,4٪ على التوالي.

التجمع العائلي سبب رئيس للعودة

منذ سنة 2000، يشكل التجمع العائلي أو الزواج السبب الرئيس للعودة، بنسبة 27,3٪. يهم هذا السبب النساء (44,4٪) أكثر من الرجال (20,5٪). وحسب بلد المصدر، فإن التجمع العائلي يهم أكثر بلدان أمريكا الشمالية بنسبة 41٪ والبلدان الأوروبية التقليدية المستقبلة للهجرة سابقا بنسبة 29,6٪. وتأتي الإكراهات المتعلقة بالعمل كالبطالة وسوء ظروف العمل ونهاية عقد العمل في المرتبة الثانية بنسبة 15,2٪، ويتأثر بها الرجال أكثر من النساء بنسبة 17,8٪ و8,9٪، على التوالي.

ويحتل التقاعد المرتبة الثالثة كسبب للعودة بنسبة 14,2٪، ويهم الرجال (18,3٪) أكثر من النساء (3,5٪). أما الأسباب الأخرى المصرح بها فتتعلق أساسا بالحنين للعودة إلى البلد الأصلي (7,6٪)، والطرد والإعادة القسرية (6,1 ٪)، وتعليم وتكوين الأطفال (6٪)، والأسباب الصحية (4,2٪) والرغبة في الاستثمار في البلد الأصلي (3,4٪). كما أن هذا المهاجر العائد، في معظم الحالات، هو من اتخذ قرار العودة إلى البلد الأصلي بنسبة 83 ٪ (85,2٪ بالنسبة للرجال و76٪ للنساء). نادراً ما يتدخل أفراد الأسرة الآخرين، باستثناء النساء اللواتي يتخذ أزواجهن قرار العودة بنسبة 18,3٪.

نصف العائدين وربع العائدات نشيطون

أثناء البحث، يهيمن النشيطون المشتغلون على نوع نشاط المهاجرين العائدين (44,5٪)، الرجال (51,2٪) أكثر بكثير من النساء (27,2٪). بينما يشكل غير النشيطين 42,3٪، خاصة المتقاعدون (17,3٪)، وربات البيوت (14,4٪) والطلبة (2,2٪). أما نسبة العاطلين عن العمل فتمثل 13,2٪، 14,7٪ لدى الرجال و9,2٪ لدى النساء.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أقل من نصف «

المهاجرين العائدين النشيطين (45,5 ٪) هم أجراء، النساء (64,7٪) أكثر من الرجال (42,1٪). ويأتي المستقلون في المرتبة الثانية بنسبة 38,6٪، الرجال (41,9٪) أكثر من النساء (21,7٪). وتبلغ نسبة المشغلين 9٪ (10,3٪ لدى النساء و8,8٪ لدى الرجال)، وتمثل نسبة المعين العائلي حوالي 4,6٪ (5,1٪ لدى الرجال و1,8٪ لدى النساء).

استثمار في التجارة والفلاحة والمقاهي

تمثل نسبة الذين صرحوا بأنهم استثمروا في المغرب حوالي 14٪ (16,7٪ لدى الرجال و7,1٪ لدى النساء)، بينما نسبة ضئيلة منهم استثمرت في الخارج (1,7٪).

وتشمل قطاعات الاستثمار الرئيسية التجارة بنسبة 25,4٪، والفلاحة (17,3٪)، والمقاهي والمطاعم (11,4٪)، والعقار (8,7٪)، والبناء (6,7٪) والصناعة (2,9٪).

وتعزى حسب رأيهم الأسباب التي تحول دون الاستثمار في المغرب أساسا إلى نقص أو عدم كفاية رأس المال بنسبة 36٪، والصعوبات والإكراهات الإدارية (15,6٪)، وغياب الحوافز الضريبية والمساعدات المالية (12٪) والرشوة والمحسوبية (9,5٪) وقلة الخبرة أو التكوين (6٪).

نوايا مرتفعة للهجرة من طرف الشباب

يفيد البحث أن ما يقارب ربع (23,3٪) الأشخاص غير المهاجرين ينوون الهجرة.

ولا تختلف نية الهجرة كثيرا حسب نوع الأسرة، حيث تبلغ نسبتها 23,3 ٪ لدى غير المهاجرين من الأسر التي لا يوجد فيها مهاجرون (الأسرة غير المهاجرة) و23,8 ٪ لدى الأسر التي لديها مهاجر واحد على الأقل (الأسرة المهاجرة). إلا أن النسب المرتبطة بنية الهجرة تختلف اختلافا كبيرا حسب الجنس والسن والمستوى الدراسي، فهي تبلغ 28,6٪ لدى الرجال مقابل 17,7٪ لدى النساء و40,3 ٪ لدى الأشخاص

أعضاء المرصد الفرنسي المغربي للهجرة.

الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة مقابل 10,3٪ لدى البالغين ما بين 45 و59 سنة.

كما أن هذه النسبة تبلغ 25٪ لدى الحاصلين على مستوى التعليم الثانوي أو العالي مقابل 12,4٪ لدى الأشخاص غير المهاجرين الذين لا يتوفرون على أي مستوى دراسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن 4 من كل 10 أشخاص غير مهاجرين ممن تابعوا التكوين المهني (40,6٪) ينوون الهجرة.

تعتبر نية الهجرة نسبيا أعلى لدى الأشخاص غير المهاجرين العاطلين عن العمل (50,9٪). كما يعبر النشيطون المشتغلون من جانبهم عن نيتهم في الهجرة بنسبة بلغت 21,9٪.

المهاجرون العائدون يستثمرون في التجارة بنسبة 25,4%، والفلاحة بنسبة 17,3%، والمقاهي والمطاعم بنسبة 11,4%.

الدوافع الاقتصادية سبب رئيس

يفيد البحث أن الجوانب الاقتصادية تأتي كسبب رئيسي للهجرة معبر عنه من قبل 70٪ من الأشخاص غير المهاجرين الذين ينوون الهجرة تليها الأسباب الاجتماعية (24,4٪).

وتعتبر الأسباب الاقتصادية أعلى لدى الأسر غير المهاجرة (70,2٪) مقارنة مع الأسر المهاجرة (64,6٪). وعلى العكس من ذلك، فإن الأسباب الاجتماعية أعلى لدى الأسر المهاجرة (31,3٪) بالمقارنة مع الأسر غير المهاجرة (24,2٪).

وتختلف دوافع الهجرة حسب الجنس. فإذا كانت أسباب الهجرة بالنسبة للرجال اقتصادية بالدرجة الأولى (79,7٪)، فإنها بالنسبة للنساء اقتصادية (53,8٪) واجتماعية (38,1٪).

وتأتي أوروبا على رأس الوجهات المفضلة بالنسبة للأشخاص غير المهاجرين الذين ينوون الهجرة بنسبة 80٪، وتأتي بعدها بلدان أمريكا الشمالية بنسبة 8,8٪ والدول العربية (2,8٪). ■

الناصيري يدافع عن "حصيلته" ويعرض "طريقته" لحل مشاكل الوداد

أعاد فصيل "وينرز" المساند لنادي الوداد الرياضي، طرح مشاكل النادي أمام رئيسه سعيد الناصيري، ببلاغ شديد اللهجة، قبل أن تتحول مطالبه إلى مدرجات مركب محمد الخامس بالدارالبيضاء. الفصيل المساند لبطل المغرب في النسخة الأخيرة للبطولة، تسلم جواباً من إدارة الوداد بعد ساعات فقط من تقديم مطالبه، حيث وعد النادي بإعادة الهيكلة بداية من سنة 2020، لتشمل الجانب الكروي والإداري والتقني.

حاورته: أمينة مودن

سعيد الناصيري، رئيس نادي الوداد الرياضي، يتحدث، في حوار مع "تيلكيل عربي"، عن أبرز الملفات المطروحة على مكتبه، خلال الفترة الحالية، من احتجاجات ومطالب، وأيضا انتدابات لتعزيز قلعة "الأحمر والأبيض" الذي ينافس على الواجهتين المحلية والقارية. رئيس الوداد قدم أيضاً روايته بخصوص علاقة النادي بفريق شباب المحمدية، الذي قرر منح النادي عقود أي لاعبين يحتاجهم بـ"الميركاتو"، كما عاد للدفاع عن موقف فريقه، بخصوص تدبير ملف نهائي عصبة الأبطال، قاريا (الكاف) ودوليا (الطاس).

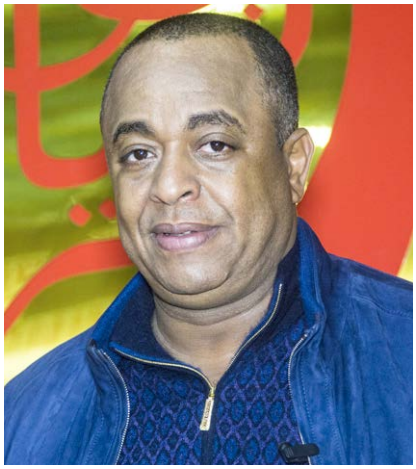

سعيد الناصيري، رئيس الوداد البيضاوي.

خرجت إدارة تزامنا مع مباراة عصبة الأبطال الأخيرة، ببلاغ، يتحدث عن إعادة هيكلة النادي. ماذا تعني هذه الخطوة بشكل أكثر وضوحا؟ وما هي القرارات التي سيتم اتخاذها؟

هو بلاغ نشرناه للرد على المطالب المشروعة للجماهير الودادية، التي تعد المالك الشرعي للنادي وقوته، ونحن ملزمون أن نكون الأذن الصاغية لهم. هم يريدون رؤية ناد مهيكل على جميع المستويات، سواء تعلق الأمر بالجانب التقني، الإداري، الطبي... أي كل المسائل المتعلقة بالرياضة ككل، وهذا ما سنقوم به بداية من يناير 2020.

هل يمكن أن تعطي قرارا سيتم اتخاذه في مسلسل إعادة الهيكلة الذي أعلنتم عنه؟

الكل أصبح يطالب بالتعرف مثلا على أعضاء المكتب المسير، لأنهم يعرفون فقط الرئيس ويجهلون باقي أعضاء المكتب، وأيضا الأدوار المنوطة مثلاً بالمدير التقني للنادي، المسؤولين داخل اللجان... هذه الأشياء ستصبح متاحة لتكون الصورة واضحة للجماهير.

ما هي الأسباب التي تجعل ناديا من قيمة الوداد، لا يُعلن عن تشكيلة أعضاء مكتبه، لجانه...؟

ما يمكن أن أؤكده حاليا، وبعد الجمع العام الأخير، اتفقنا على أن كل هذه المعلومات ستخرج للعلن، قبل نهاية شهر يناير الجاري. أما بالنسبة لي، فأعتقد أن أعضاء المكتب معروفون لدى الجديدين، فمثلاً عندما نتحدث عن الكاتب العام، فالأمر يتعلق بأنور الزين، أما نائب الرئيس فهو مجيد البرناكي... في القريب العاجل، كما ذكرت، سنقدم كل شيء يتعلق بالنادي، فهذه الخطوة تتماشى وقناعتنا بضرورة إعادة هيكلة النادي.

منذ سنة 2014، وأنت رئيس لنادي الوداد، هل أنت راض على حصيلتك لحدود الآن، في ظل الأحداث المتسارعة التي رافقتها؟

الناصيري يشغل أيضا منصب رئيس العصبة الاحترافية.

« بالنسبة لي، لا أحد سيكون راضيا عن الأشياء أو الحصيلة التي قدمها، فالطموح يكون دائما من أجل تحقيق المزيد من الأمور والأهداف. نادي الوداد لا يلعب من أجل تنشيط البطولة المحلية أو المنافسات القارية والعربية، بل مشاركته تكون بأهداف، وهي البحث وتحقيق الألقاب، وليس شيئا آخر. حاليا، نحن نريد تحسين مردودية الوداد وصورته التسويقية أيضا، وجودة التكوين داخله، ولكل هنا أعود وأكرر أن إعادة هيكلة النادي ولجانه ستكون الباب الذي سنبدأ منه عملنا. كما يعرف الجميع فمنذ 82 سنة والوداد حاضر بالساحة الكروية المغربية، وصلنا لمستوى أصبحنا لا نقبل بأي شيء، نطمح للأفضل، والمالكون الشارعين للنادي "الجماهير" طالبوا بذلك، ومن حقهم. لن أقول بأن النادي طيلة هذه العقود كان يشتغل بدون هيكلة، لكن حان الوقت لنقف جميعا، ونرى جميع المتطلبات والحاجيات التي تنقصنا.

هل يمكن للضغط الجماهيري والمطالب التي تم رفعها، أن تدفع بالناصيري لترك كرسي الرئاسة؟

أنا حالياً أقوم بمهامي ونادي الوداد ليس ملكاً لي. بالنسبة لي الوداد هو ملك لجماهيره. الوداد أمانة، هو حاليا بين يدي لتسيير شؤونه، بقناعة وحب وانتماء كبير منذ الصغر. هدفي وضعه دائما في السكة الصحيحة، وهذا ما أركز عليه.

كيف استقبلت بلاغ فصيل "وينرز" الذي احتج بشكل مباشر على طريقة تسييرك للنادي؟

"(الوينرز) حذرونا من أشياء ليست في مصلحة الوداد، ومن المفروض علي أن ألبي المطالب التي رفعوها، وتحدثوا عنها".

(باستغراب) لم أسمع منهم كلاما سفيها.. ما قيل كله كلام صحيح، والأشخاص الذين يقدروننا هم من يحذرونا من الأمور غير الجيدة. كان الأمر عاديا بالنسبة لي وواقعي. هم حذرونا من أشياء ليست في مصلحة الوداد، ومن المفروض علي أن ألبي المطالب التي رفعوها، وتحدثوا عنها.

الدفاع عن مصالح الوداد، من بين النقاط التي تحدث عنها البلاغ. لماذا لا يتفاعل النادي مع القرارات أو العقوبات التي تصدر عن جامعة الكرة ضده؟

بالنسبة لي الإشكال المطروح هو في اختلاف الرؤية، وطريقة الدفاع عن مصالح الوداد تختلف من شخص إلى آخر. فهنالك من يريد أن يراني، مثلاً في قضية اللاعب إسماعيل الحداد، أستعمل نفس طريقته للدفاع عن الفريق الذي يحبه ويشجعه.

أنا لست "جمهورا". أنا مسير ناد عريق، ويجب أن أتحلى بالرزانة في القرارات وأيضا في الخرجات التي تهم الملفات المثيرة للجدل، ولا يمكنني إلقاء المسؤولية على الآخرين، فقط من أجل الحديث عن وجود مؤامرات. صدقا، إن لم أكن في موقع المسؤولية، فبدوري سأخرج للدفاع عن فريقي، بطريقة أخرى، لأن موقع المسؤوليات تغير، وسأمثل نفسي حينها. ربما أنا أدافع عن الوداد بطريقة لا يراها البعض، ومصلحة النادي تبقى أولوية وسنظل حريصين دائما عليها.

لماذا أعلنت سابقا عدم توصل النادي بعقوبة في حق إسماعيل الحداد، رغم توقيفه؟

حينما صرحت سابقا بعدم توصل النادي بأي مراسلة، في هذا الصدد، كان الأمر فعلا صحيحا، بعدها تم استدعاء اللاعب للمثول أمام اللجنة التأديبية التابعة لجامعة الكرة القدم، للاستماع إليه. تمت معاقبته بالتوقيف، وقدمنا استئناف، »

الناصيري أمام مقر "الطاس".

في هذا الصدد، ننتظر بعده الكلمة الأخيرة للجهاز الكروي المحلي.

هل وجودك بالجامعة ورئاستك للعصبة يقيدان يدك بخصوص التفاعل مع أبرز القضايا التي تهم النادي؟

سواء كنت بالجامعة أم لا، نفس الانتقادات تتردد في كل مرة. ففي السنة الأولى، التي توليت خلالها مهمة الرئيس، لم أكن حينها لا رئيسا للعصبة الاحترافية، ولا عضوا داخل الجهاز الكروي، وسمعت أشياء من هذا القبيل. سواء كنت في الجامعة أم لا، لا يمكنني بأي شكل من الأشكال التراجع عن أداء مهامي رئيسا للوداد الرياضي، ولا أرى أي تضارب للمصالح بين المهمات التي أتقلد حاليا.

"نهائي رادس" وكل ما رافق تدبير الملف، وصولا إلى محكمة التحكيم الرياضية "الطاس"، هل الوداد فشل في الدفاع عن مصالحه أمام أعلى هيئة رياضية، مروراً بـ"الكاف"؟

عندما طرقنا أبواب المؤسسات، بسبب قضية نهائي عصبة الأبطال الإفريقية، تسلحنا بأشخاص بخبرة كبيرة في المجال القانوني، إلا أن الإشكالية التي واجهتنا ليس بدفاعنا عن القضية أمام محكمة "الطاس" الرياضية، بل أعادت الأخيرة فقط إحالة الملف إلى الاتحاد الإفريقي لكرة القدم وهنا كان الإشكال. لو أن "الطاس" كانت لها صلاحية إصدار قرار بخصوص القضية، فلا أعتقد بأن الأمور ستكون سارت في المنحى الذي تابعه الجميع. لجنة الانضباط التابعة لـ"الكاف" ورغم القرار الذي سبقها من طرف المكتب التنفيذي، بإعادة المباراة وسحب الميداليات من الترجي الرياضي التونسي، كان لها رأي آخر في القضية، سواء ابتدائيا وحتى في مرحلة الاستئناف، وملفنا حاليا بين يدي "الطاس" مجددا، ولم يبت فيه إلى يومنا هذا.

هل ملف الوداد برادس قضية عادلة، بمحام فشل؟

عندما نقول هذا الأمر، فكأن الوداد لم يبذل أي مجهودات بخصوص القضية، والدفاع عنها أمام "الكاف" بدرجة أولى. النادي استعان بمحامين يشهد لهم بالكفاءة، وسبق لهم الاشتغال على ملفات أمام محكمة التحكيم الرياضية، لكن الأخيرة دورها كان إعادة الملف إلى اللجان المختصة، وقالت بأن المكتب التنفيذي ليس له الحق في اتخاذ قرار إعادة خوض المباراة. اللجنة القانونية أو لجنة الانضباط التابعة لـ"الكاف"، التي قالت كلمتها بخصوص الملف واعتبرت النادي منسحباً، الكل يعرف من يترأسها ويعرف أعضاءها، لذا ظهر التحيز واضحا لصالح الفريق التونسي، بالنسبة لي.

ما هو السبب الذي دفع إدارة النادي التزام الصمت، بخصوص انتداباته الشتوية؟

التزمنا الصمت، لأن الكل لن يتفق على أساس أن الانتدابات، التي يحتاجها الوداد، هي في مواقع الخصاص، من أجل تعويض لاعبين، وملء الفراغ الذي تركه البعض. ذهبنا في هذا الاتجاه، ونشتغل على إغلاق الملف يوم 31 يناير، بنهاية "الميركاتو" الشتوي، وبعدها سيتم تحويل الملف إلى الإدارة التقنية، من أجل ترميم الصفوف بالأسماء التي التحقت بنا، لنكون مجندين للمباريات المقبلة التي تنتظرنا.

هل يوجد مراد باتنة ضمن مفكرة الوداد خلال "الميركاتو" الشتوي؟

أستغرب دائما لهذه الإشاعات التي يتم ترويجها من طرف أشخاص خارج النادي، حيث يتم إيهام الجماهير بأسماء محددة، كمراد باتنة الذي يرتبط بعقد مع نادي الجزيرة الإماراتي حاليا.

لا يمكن لي التفاوض مع اللاعب بشكل مباشر أو تقديم عرض له للالتحاق بالوداد حاليا، احتراما للعقد الذي يربطه بفريقه. وفي حال فكرت في انتدابه سأطرق باب مسؤولي الجزيرة الإماراتي، لاستفسارهم بخصوص وجود نية في الاستغناء عن خدمات اللاعب من عدمها، وبعدها تأتي مرحلة التواصل مع المعني بالأمر. حاليا لم أتواصل مع النادي، وهذا ردي لإغلاق ملف انتداب باتنة بـ"الميركاتو" الشتوي الجاري.

هل توجد خلافات بينك وبين المدرب زوران مانولوفيتش؟

إنها من بين الخرافات التي ترددت على مسامعي بالفترة الأخيرة. بالنسبة لي، لو تبين بأن المدرب زوران مانولوفيتش لا يقوم بالأدوار التي يجب عليها أن يشغلها، سأكون أول شخص يقرر إعفاءه من مهامه، لكن، وفي حال العكس، سأدعمه، لقيادة الوداد لنتائج جيدة وألقاب جديدة. زوران ومنذ قدومه ولحدود الساعة لم يسبق أن وجهت له حتى اللوم. أنبهه بخصوص أشياء لكن لا وجود لأي خلافات، وحتى مطالبه مستجابة. في الفترة الأخيرة طلب مدربا مساعداً لثلاث مرات، وفي كل مرة يقول بأنه غير راض عن مساعده، نقوم بتغييره، لأن من حقه اختيار الطاقم الذي يرافقه. نحن دائما ندعم مدربي الفريق وزوران ليس استثناء.

ماذا يعني وجود المدرب سيباستيان دو سابر خلال المباراة الأخيرة؟

صدقا، لو أردنا التعاقد مع المدرب سيباستيان دو سابر فلا شيء سيمنعنا من ذلك. سنفاوضه ونجلس معه لطاولة الحوار، لكن حاليا هذا الاتجاه غير متوفر. المدرب دو سابر حل في 3 مناسبات سابقة بالمغرب لمتابعة مباريات الوداد الرياضي،

"لو أن 'الطاس' كانت لها صلاحية إصدار القرار، فلا أعتقد بأن الأمور ستكون سارت في المنحى الذي تابعه الجميع".

وجون توشاك أيضا لخمس مرات كان بيننا، لا يمكن في كل مرة أن نسمع نفس الشيء. نتوفر على مدربين عاطلين عن العمل، كفؤاد الصحابي وموسى نداو، وأيضا المعد البدني مناف منبي، كلهم أشخاص يتقاضون أجورهم مع الوداد، لكن المدرب رفض الاشتغال معهم، واستقرار النادي دفعنا إلى قبول كل قرارته. لن يمنعنا أحد من الانفصال عن زوران مانولوفيتش، فقط بشرط أن يتبين لنا بأنه غير قادر على تدبير النادي تقنيا خلال الاستحقاقات التي تنتظر الوداد.

من يتخذ القرارات التأديبية في حق اللاعبين؟

لدينا لجنة تأديب داخل النادي، هي التي تقرر بخصوص حالات اللاعبين الذين تتم معاقبتهم لأسباب انضباطية تأديبية. الأمر شأن داخلي للوداد، لكن مستقبلاً سنكشف عن كل هذه التفاصيل التي تهم اللاعبين المعاقبين والقرارات التي اتخذت في حقهم، لتكون الجماهير الودادية على علم بها أيضا بالفترة المقبلة، لكن، في رأيي الشخصي، الأشياء التي يمكنها أن تؤثر سلبيا على المجموعة يجب أن تبقى بعيدة.

ما هي علاقة الوداد برئيس شباب المحمدية هشام أيت منا؟

هشام أيت منا هو صديق لي قبل أن يتولى رئاسة نادي شباب المحمدية. وبالنسبة لتسهيل الانتدابات فهو امتياز وليس مشكلا، ومرحبا بأي شخص يريد مساعدة فريق الوداد الرياضي، وبابنا سيكون مفتوحا. شباب المحمدية ورئيسه عندما طلب منا سابقا المساعدة، كنا إلى جانبه، وسنكون بجانب أي ناد يطرق بابنا. لم أفهم الضجة التي أثيرت حول اللاعب محمد رحيم، وحاليا أشدد على أن النادي لم يتعاقد معه لحدود الآن.

وما جديد الشركة الرياضية للوداد؟

بالنسبة للوداد، جميع الأمور القانونية جاهزة، للمرور من الجمعية إلى الشركة الرياضية، ونسير نحو هذا المسار بإشراف جامعة الكرة وأيضا وزارة الشباب والرياضة، الوصية على القطاع.

هل مركب "ويلنس" في ملكية الوداد؟

بالنسبة لنا "ويلنس" في ملكية نادي الوداد الرياضي، ولست مطالبا بتعليق الوثيقة بباب مكتبي من أجل تأكيد الأمر.

لم نطالب أي طرف بالمساهمة معنا ماديا، ومن يشكك في عدم ملكية المركب يمكنه البحث عن الوثائق ونشرها، إن كانت لديه الشجاعة لذلك. ■

TELQUEL عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/